مثلا قولنا الافعال اللازمة ترفع الاسم الواحد على الفاعلية والافعال
المتعدية ترفع اسما واحدا على الفاعلية وتنصب اسما آخر على المفعولية
فهذا مجرى قياس مطرد ولو تركه قوله فهذا كان اظهر فجميع الافعال
تلك ان انت هذا الحكم في كل فعل سواء سمع من العرب اولا والسماعية
غير مطردة مثلا قولنا ان الباء تجر قوله مثلا منصوب على المصدرية اى
امثل مثلا تجر على وزن عمر صفة مؤنث وعلى لفظ لم تجزم بضم الميم
سماعي قوله قولنا وقولنا منحصر فيما سمع من العرب صفة كاشفة
للسماعي وليس كذلك بجاوزات كما سمعت من العرب ولا شك ان المطرد
يستحق التقديم على غير المطرد ولان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى
الشاذ والنادر عن القياس الخارج عن الاصل كذا في الصواقوله
النادر اى الساقط وقوله الخارج صفة بعد صفة للشاذ والمطرد
ليس كذلك فهو اولى بالتقديم فلذلك قدمه عليه ثم قال الباب الثالث
في العوامل اللفظية السماعية واعرابه كاعراب السابق لكن قدمه على الرابع
لشرفه لان اللفظية السماعية اقوى لانها تعرف بالحس البصري في بحث
لان العوامل اللفظية هي الالفاظ التي هي اصوات مخصوصة وليست
بمحسوسة بل بالبصر بل بالسمع فلو قال يعرف بحس السمع والقلب معا كان
اولى والمعنوية تعرف بالقلب فقط لان اى العامل المعنوي اما الابتداء
الرافع للمبتدا والخبر او وقوع المضارع موقع جنس اسم الواو الرافع
للمضارع او كون الصفة بمرفوع او منصوب او مجرور العامل في الصفة

في الصفة عند الاخفش على ما يجيء في آخر الكتاب في الباب الرابع
ولا شك ان كل واحد منهما معنى عقلي لا يعرف الا بالقلب ولا شك
في مزية ما يعرف بالشيئين على ما يعرف بالواحد الواحد
المزية بمعنى الفضيلة فعليه لها في الاساس ثم مزيته عليها تفضلت وجمعها
المزايا ثم قدم الفصل الباب الرابع في العوامل المعنوية على الباب
الخامس في فصول من العربية لان المراد من علم النحو معرفة العامل
والمعمول فالبحث في الرابع من العوامل وان كانت معنوية بخلاف
الخامس فان البحث فيه من التوقيف والتكبير والتذكير والتانيث
وغيرها من متممات الفن وليست بمقصودة من هذا الفن وان كانت
مقصودة في هذا الفن والفرق بين المقصود ومن هذا الفن وبين
المقصود في هذا الفن ظ حيث يشتمل الثاني المقصود الاصلي وغيره
بخلاف الاول والمقصود من هذا الفن مقدم على المقصود في هذا الفن
فلهذا قدم الرابع على الخامس وافراد الصفات في الابواب في قوله
من العوامل اللفظية حيث قال اللفظية ولم يقل اللفظيات بالجمع وغيره
من ان موصوفها جمع وهو العوامل يعلم بما ذكرنا في الكتب المظبوطة
اى في قوله في مختصراته المظبوطة ولعل المظبوطة وقعت تصحيفا
من المبسوطة لكن لا بد هنا ان نذكر وجه الحصر اى حصر ابواب
الكتاب في الستة بان يقال المبحوث عنه في هذا الكتاب لا يخرج من ان يكون
موقوفا عليه للمباحث الآتية اولا فان كان الاول فهو الاول وان كان الثاني

Copyright © King Saud University